

اللاجئون السوريون يواجهون خطر انعدام الجنسية

مع نزوح نصف سكان سوريا قسراً كلاجئين أو نازحين داخلياً، انفصل العديد من السوريين حالياً عن أفراد عائلاتهم وفقدوا وثائق هويتهم أو جنسيتهم أو ارتباطهم بالعائلة – يذكر الكثير فقدان أو تلف أو انتهاء صلاحية وثائقهم.

نزع ما يزيد عن 6.5 مليون طفل سوري قسراً، وولد ما يقارب 300.000 طفل سوري مغتربين كلاجئين. هذا وتقل أعمار 709.000 طفل لاجئ سوري عن الرابعة، وهم من ولِدوا منذ بداية الحرب. وفي حين أن الغالبية العظمى لهؤلاء الأطفال مواطنون سوريون، تُكتسب جنسيتهم حصراً عن آبائهم. وقد خلف الصراع ربع الأسر السورية اللاجئة دون آباء يشهدون على جنسية الأطفال – وبالتالي عرضة لخطر انعدام الجنسية في حال تُركوا دون الوثائق القانونية الخاصة بابائهم.

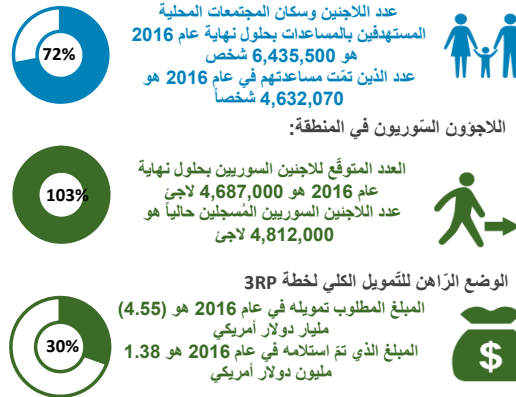
إضافة إلى ذلك، قد يواجه اللاجئون النازحون نتيجة الصراع وأولئك الذين فقدوا وثائق هويتهم أو تعرضت للتلغف أحد مخاطر انعدام الجنسية في حال ثبت في نهاية المطاف استحالة استبدال مثل هذه الوثائق أو تأكيد هويتهم باستخدام وسائل أخرى. وعلاوة على ذلك، تعد سوريا موطناً لمجموعات محددة عديمة الجنسية تاريخياً، وهي الآن تُواجه النزوح القسري إلى جانب فقدان الجنسية.

واستجابةً لذلك، تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحث الطريقة التي تُولد بها الأزمة مخاطر جديدة لانعدام الجنسية وتؤثر أيضاً على مجموعات محددة كانت بالأصل عديمة الجنسية في سوريا، بما في ذلك المدى الذي قد يؤثر به الصراع الآن على وصولهم إلى حلول. وعلى هذا الأساس، تُدرج المفوضية السامية قضايا انعدام الجنسية ضمن الجوانب الأساسية لاستجابة اللاجئين للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات بما في ذلك التسجيل وتحديد وضع اللاجئين وتحديد حلول دائمة. إضافة إلى ذلك، يتشارك شركاء الخطة الإقليمية في دعم الجهود متعددة القطاعات لضمان إصدار شهادة ميلاد لكافة الأطفال اللاجئين باعتبارها دليل قانوني على هويتهم ونسبهم ووضع جنسيتهم. وفي عام 2016، تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحث القضايا المستجدة، وممارسات التوثيق الجيدة، وجمع البيانات لضمان إدانة ديناميكية الاستجابة واستنادها إلى الأدلة.

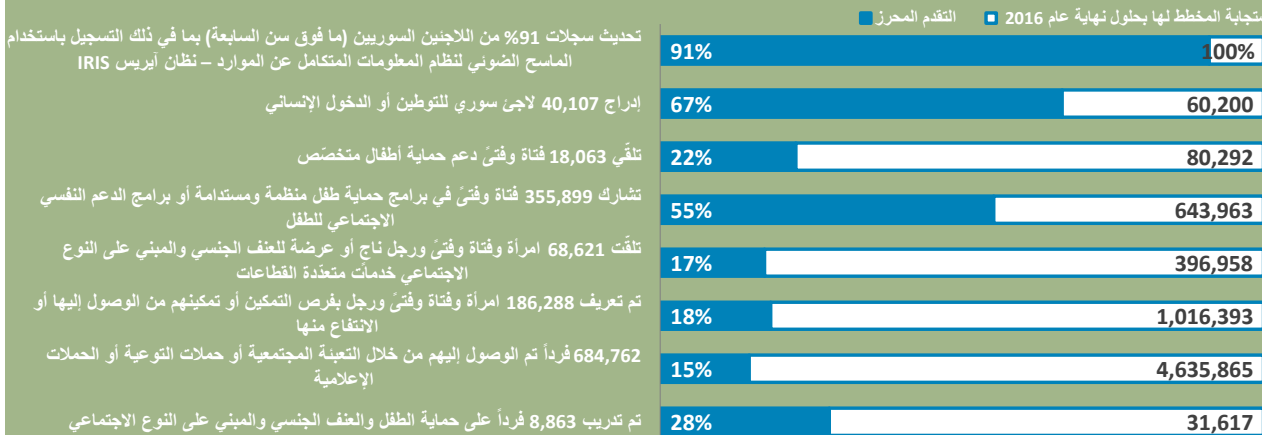


الأختان ضحى، 8 سنوات، وشمس 10 سنوات، لاجئتان من محافظة حلب في سوريا، تمسّيان في المستوطنة غير الرسمية في سعد نايل، قرب زحلة في لبنان. © المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/سام تارلفغ

ملخص الاستجابة القطاعية:



مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - أيار 2016:



تمكن لوجات المعلومات هذه إنجازات أكثر من 200 شريك، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في استجابة الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يتغير التتبع والأهداف تماثلياً مع مراجعات البيانات. جميع البيانات في لوحة المعلومات هذه تمثل الوضع الحالي لغاية 31 أيار 2016.

أكثر من 40,000 لاجئ سوري تقدّموا لإعادة التوطين أو الدخول الإنساني

أبرز التطورات الإقليمية:

في تركيا، واصلت الأنشطة التوعوية التعريف بنوعي الاحتياجات الخاصة، ومنذ بداية العام، أحال الشركاء 3.750 فرداً ذا احتياجات خاصة لمزيد من المساعدة.

أما في لبنان، فقد أطلق شركاء الخطة الإقليمية برنامجاً تدريجياً لمساعدات الحماية النقدية، والذي يهدف إلى استكمال الخدمات المتخصصة التي يقدمها الشركاء الإنسانيون في مجالات مختلفة كالمساعدة القانونية والمساعدة النفسية الاجتماعية وغيرها من المجالات.

وفي الأردن، أطلقت شبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (PSEA) آلية إحالة الشكاوى المجتمعية المشتركة بين الوكالات لتعزيز منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين للاجئين في الأردن وتحديثه والتحقيق فيه والاستجابة له. وتمثل هذه الآلية جزءاً من نهج تعاوني مبتكر لضمان عدم تعرّض اللاجئين للاستغلال أو الإساءة الجنسيين بجهود العاملين في المجال الإنساني.

وفي العراق، ذكرت تقارير الشركاء أن عدد النساء اللواتي يمكنهن الوصول إلى خدمات العنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي قد ارتفع بشكل كبير عقب سلسلة من حملات توعية كبيرة. وفي هذا الشهر، تم تدريب 45 عضواً عاملاً من الوكالات الشريكة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات على منع العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

أما في مصر، فقد واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم الاستشارات في قضايا الوثائق القانونية والإدارية والمدنية للاجئين السوريين. ونتيجة لذلك، تمت إحالة 14 حالة إلى الشركاء القانونيين للمفوضية السامية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوصول إلى شهادات الميلاد والزواج والطلاق في مصر، وحالتين أخريتين للحصول على الجنسية المصرية.

تحليل الاحتياجات:

يجب أن يحصل السوريون، الذين يهربون من العنف، على سُبل السلامة (الأمان)، ومن الضروري أن تُوفّر لهم البلدان الملجأ الذي يعد به القانون الدولي. فالأطفال يُمثلون نصف اللاجئين السوريين، البالغ عددهم (4.8) مليون لاجئ في المنطقة، 8 في المئة منهم يحتاجون إلى رعاية متخصصة، وحوالي 10,400 طفل هم «إما أطفال غير مصحوبين وإما أطفال منفصلون»، وأكثر من 52 في المئة من هؤلاء الأطفال هم دون سن المدرسة، ولم ينتظمو على مقاعد الدراسة فيها. وتشتمل المخاطر الرئيسية، التي يواجهها الأطفال في مجال حماية الطفل، على ما يلي: عمالة الأطفال (استخدام الأطفال في العمل)، والتزويج (الزواج المبكر)، والانفصال عن الأسرة، وتسجيل المواليد، والعنف داخل المنازل. وإذا تُضعف مُبادرة «لا ضحايا جيل»، ضمن خطة RP3 مسألة الحماية على سُلّم الأولويات لديها، باعتبارها محوراً أساسياً، فإن الحاجة تقتضي الاستثمار في مجالات الدعم النفسي الاجتماعي، والوقاية من استخدام الأطفال في العمل، وحوادث الزواج المبكر، والاستجابة لهما.

ويُعتبر توافر الإمكانية المتزايدة لحصول السوريين على وثائق الحالة المدنية، أيضاً، عُصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الخاصة بالحماية. وتُتسعى الشراكات مع المجتمع المدني والحكومات المضيفة إلى تحسين إمكانية تسجيل وإقاعات الزواج، وهو تدبير يزيد من مستوى حماية النساء. وتقتضي الحاجة تكوين شراكات مع المستشفيات للتأكد من قدرة النساء اللجئات الحوامل على الولادة بأمان، وعلى الحصول على الإشراف الطبي عن حالة الولادة، لأجل تسجيل المولود حديث الولادة. كذلك تقتضي الحاجة أيضاً توفير فرص إضافية لإعادة التوطين، ولأشكال أخرى من سُبل الدخول إلى البلدان الأخرى، ومنها منح التأشيرات لأسباب إنسانية، والبيئات الأكاديمية (الدراسية)، وبرامج تنقل العمال.